الفصل الأول

مرحبا بكم فى اللامكان
مقدمة للأوف شور

يحيط عالم الأوف شور بنا من كل جانب. يمر أكثر من نصف التجارة العالمية، على الأوراق على الأقل، من خلال الملاذات الآمنة. أكثر من نصف الأصول المصرفية جميعها وثلث الاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسية تمر عبر الأوف شور. تحدث حوالى ٨٥٪ من التعاملات المصرفية وإصدارات السندات فى مكان يسمى اليورو ماركت Euromarket، وهى منطقة أوف شور غير تابعة لأية دولة سنتفحصها فيما بعد. قدَّر صندوق النقد الدولى فى عام ٢٠١٠ أن الميزانيات العمومية لجزر المراكز المالية الصغيرة وحدها يبلغ مجموعها ١٨ تريليون دولار أى ما يساوى ثلث مجمل الناتج المحلى للعالم بأكمله، وأضاف أن هذا قد يكون تقديرا منخفضا عن الواقع. ذكر مكتب المساءلة الحكومى للولايات المتحدة (GAO) فى تقرير له عام ٢٠٠٨ أن لثلاثة وثمانين من أكبر مائة شركة أمريكية أفرعا فى الملاذات الآمنة. اكتشف بحث أجرته فى العام التالى «شبكة عدالة الضرائب»، باستخدامها تعريفا أوسع للأوف شور، أن تسعاً وتسعين من أكبر مائة شركة أوروبية كانت تستخدم أفرعا أوف شور. وفى كل من تلك البلاد، كان أحد البنوك هو أكبر مستخدم لتلك الأفرع.

ليس ثمة توافق على تعريف الملاذ الضريبى. وفى واقع الأمر، فإن الاصطلاح اسم مغلوط بقدرٍ، لأن تلك الأماكن لا توفر فقط تهربا من الضرائب، بل أيضا توفر السرية، والهروب من القواعد المالية التنظيمية، وفرصة لتجاهل السلطات القضائية الأخرى، أى البلاد التى يعيش فيها غالبية سكان العالم. سأطرح هنا تعريفا فضفاضا للملاذ الضريبى بصفته مكانا يسعى إلى اجتذاب البيزنس من خلال عرضه مرافق وتسهيلات مستقرة سياسيا لمساعدة الأفراد أو الكيانات على الالتفاف على القواعد، والقوانين والأحكام التنظيمية للسلطات القضائية فى الأماكن الأخرى. بيت القصيد هنا هو توفير طُرق للهروب من الواجبات التى تأتى فى معية العيش فى مجتمع والحصول على ميزاته - أى الهروب من الضرائب، والقواعد المالية التنظيمية المسئولة، والقوانين الجنائية، وأحكام المواريث - إلخ. وهذا هو الخط الجوهرى للبيزنس هناك. إنه ما يفعلونه.

تعريفى فضفاض، تخيرته لسببين رئيسيين. أولا، أريد تحدى الفكرة الشائعة بأنه من المقبول أن يحصل مكان على الثروة من خلال تقويض قوانين الأماكن الأخرى، أما هدفى الثانى فهو توفير عدسات ننظر من خلالها إلى تاريخ العالم الحديث. سيساعدنى هذا التعريف على أن أوضح أن نظام الأوف شور ليس مجرد ثمرة زاهية نابضة للاقتصاد الكوبى، لكنه بدلا من ذلك يكمن فى جوهره. ثمة ملامح عدة تساعدنا على التعرف على الملاذات الضريبية.

أولا، وجد زملائى من خلال الأبحاث المضنية أن كل تلك الأماكن توفر السرية بأشكال مختلفة ومعها درجات متنوعة من رفض التعاون مع السلطات القضائية الأخرى فى مجال تبادل المعلومات. ظهر مصطلح الاختصاصات القضائية التى تتميز بالسرية فى الولايات المتحدة فى نهاية التسعينيات، وسأستخدم هذا المصطلح تبادليا مع مصطلح الملاذ الضريبى، استنادا إلى أى وجه أريد التأكيد عليه.

الملمح الآخر للملاذات الضريبية هو الضرائب المنخفضة أو عدم وجود ضرائب: تُجتذب الأموال بأن تجعل الأشخاص يتجنبون دفع الضرائب، بأساليب مشروعة أو غير مشروعة.

أيضا، تقوم الاختصاصات القضائية التى تتميز بالسرية، روتينيا، بإحاطة اقتصاداتها الخاصة بأسوار تحصنها ضد المرافق والتسهيلات التى توفرها، وذلك لحماية أنفسهم من ألاعيب الأوف شور التى يمارسونها. جوهريا، يعنى الأوف شو منطقة هروب من مكان آخر – وتقدم الأوف شور خدماتها لغير المقيمين بها. من ثم، فبالإمكان للملاذات الضرائبية عدم فرض أية ضرائب على غير المقيمين الذين يتركون أموالهم هناك، لكنها تفرض ضرائب كاملة على المقيمين. والأسوار الواقية التى يقيمونها لفصل المقيمين عن غير المقيمين اعتراف مضمر بأن ما يفعلونه قد يكون ضارا.

الطريقة الأخرى لاكتشاف الاختصاصات القضائية التى تتميز بالسرية هى البحث عما إن كانت صناعة خدماتها المالية أكبر كثيرا من اقتصادها المحلى. استخدم صندوق النقد الدولى هذه الوسيلة لتحديد بريطانيا، عن صواب، بصفتها اختصاصا قضائيا أوف شور.

ثمة إشارة دالة أخرى على الملاذ الضريبى وهى أن المتحدثين باسمه يزعمون بين وقت وآخر قائلين «لسنا ملاذا ضرائبيا» ويعملون جهدهم لتكذيب الناقدين بزعمهم أنهم يستخدمون أنماطا إعلامية عفا عليها الزمن لا تتسق مع الواقع الموضوعى.

أما الملمح الأهم للاختصاصات القضائية التى تتميز بالسرية فهى أن مصالح الخدمات المالية المحلية (وأحيانا المجرمين، وكليهما فى أحيان أخرى) استولوا على الحياة السياسية المحلية وقضوا على أية معارضة ذات معنى ضد نموذج بيزنس الأوف شور. ولهذا السبب، أُضمِّن تعريفى لتلك الأماكن تعبير «مستقرة سياسياً»: ليس ثمة سوى القليل من خطر تدخل السياسة الديمقراطية لتُقاطِع بيزنس صناعة

الأموال (أو استلاب الأموال) هذا إن وُجد أى خطر. ينجم عن الاستيلاء على المناصب السياسية هذا إحدى أعظم مفارقات الأوف شور: إن مناطق الحرية المطلقة هذه غالبا ما تكون مناطق قمعية لا تقبل النقد.

أصبحت تلك الأماكن، وبعد أن تحصنت ضد التحديات المحلية ووجهات النظر البديلة، منغمسة فى ممارسة سلوكيات أخلاقية مقلوبة شائعة، حيث غدا غض الطرف عن الجرائم والفساد هو أفضل ممارسات البيزنس المقبولة، وأصبح تنبيه قوى القانون والنظام لما يقع من أخطاء جريمة يعاقب عليها. تحولت التوجهات الفردانية الفظة إلى تغاضٍ عن الديموقراطية والمجتمعات بمجملها، بل وازدراء لها.

عُرِف عن مليونيرة نيويورك ليونا همسلى مقولتها «الضرائب لصغار الناس». وعلى الرغم من أنها كانت مصيبة فلم تكن كبيرة بدرجة تكفى تحاشيها السجن. أما روبرت مردوك، بارون الإعلام، فشأن آخر. تتقن شركته الإخبارية التى تملك فوكس نيوز، وماى سبيس، وصحيفة ذا صن، وأى عدد آخر من المنافذ الإعلامية، ألاعيب الأوف شور باستخدام جميع الوسائل القانونية المتاحة. سبرَ نيل تشيوث حساباتها، و وجد أن أرباحها المعلنة بالدولار الأسترالى هى ٣٦٤٣٦٤٠٠٠ فى عام ١٩٨٧ و٤٦٤٤٦٤٠٠٠ فى عـــام ١٩٨٨ و٤٩٦٤٩٦٠٠٠ فى عـــام ١٩٨٩ و٢٨٢٢٨٢٠٠٠ فى عام ١٩٩٠. لا يمكن أن يكون النموذج الذى يتكرر فى هذه الأرقام مصادفة، ولا يملك دافع الضرائب العادى فى مواجهة تلك الألاعيب السحرية سوى أن يصيح «براڤو أيها الفنان».

يستخدم الفرنسيون والإسبان مصطلحا طريفا يطلقونه على الملاذ الضريبى وهو الفردوس المالى. يولع اللاعبون فى السلطات القضائية التى تتميز بالسرية بهذه اللغة. يناقض هذا المسمى جحيم الأماكن ذات الأنظمة القامعة التى تفرض الضرائب العالية بحيث تمثل الملاذات الضريبية أماكن مرحباً بها لهروب الأموال منها. لكنها ليست أماكن تهرّب مقصورة على العامة، إنها مشروع للأثرياء والأقوياء لمساعدتهم على استلاب الميزات من المجتمع دون أن يدفعوا ثمنها.

فى جوهره، يتمحور بيزنس الأوف شور حول التلاعب الزائف بمسار التعاملات

الورقية للأموال عبر الحدود. ولندرس مثلا ما يحدث فى حالة الموز كى نكوّن فكرة عن درجة الزيف.

تسلك كل «سباطة» موز طريقين حتى تصل إلى مائدتك. يتعلق الطريق الأول بالعامل الهندوراسى الذى يعمل لحساب الشركة متعددة الجنسية فى جمع الموز الذى يتم تعبئته وينقل إلى بريطانيا. تبيع الشركة متعددة الجنسية الموز إلى إحدى سلاسل السوبر ماركت الكبيرة التى تبيعه لك.

أما الطريق الثانى - مسار أوراق المحاسبين - فهو أكثر التفافا. حينما يُباع الموز فى بريطانيا، أين تولَّد الأرباح النهائية من وجهة النظر الضريبية؟ فى هندوراس؟ فى السوبر ماركت البريطانى!؟ فى مكتب مقر الشركة متعددة الجنسية بالولايات المتحدة؟ ما قدر ما تسهم به خبرة الإدارة، الاسم التجارى أو التأمين فى الأرباح والتكاليف؟ لا يستطيع أحد أن يمدنا بالإجابة القاطعة. من ثم، فإن بإمكان المحاسبين تلفيق الأمور وترتيبها. يستطيعون مثلا أن ينصحوا شركة الموز بإدارة شبكة مشترواتها من جزر الكايمان، وخدماتها المالية من لوكسمبورج. يمكن للشركة متعددة الجنسية أن تجعل مقر اسمها التجارى فى أيرلندا، وفرع الشحن فى الآيل أوف مان؛ والخبراء الإداريين فى جرسى وذراعها للتأمينات فى برمودا.

لنقُل مثلا إن الفرع المالى فى لوكسمبورج يقوم بإقراض المال لفرع هندوراس بفوائد قدرها ٢٠ مليون دولار سنويا. يخصم فرع هندوراس هذا المبلغ من أرباحه المحلية بحيث يقلصها إلى الحد الأدنى أو يلغيها. أما مبلغ العشرين مليون دولار الذى أضيف إلى دخل فرع لوكسمبورج فيخضع للتعاملات الضرائبية بالغة الانخفاض فى ملاذ لوكسمبورج الضريبى. وهكذا، وبحركة من عصا المحاسب السحرية، تختفى فاتورة ضرائب ضخمة ويُنقل رأس المال أوف شور.

هنا، نجد أن شركة الموز الكبيرة قد مارست حيلة أوف شور شائعة تعرف باسم تحديد ثمن التحويلات[1] أو الأحرى التلاعب بها. يسمى السناتور الأمريكى «ثمن

---

(١) المقصود هنا هو ثمن التعاملات البينية بين الشركة وفروعها أو توابعها فى الخارج. وللاختصار، سنستعمل فى المتن مصطلح ثمن التحويلات. [الترجمة]

التعاملات البينية بأنه المناظر الشركاتى لحسابات الأوف شور للأفراد المتهربين من الضرائب». تستطيع الشركات متعددة الجنسية؛ من خلال تعديل ثمن التحويلات الداخلى بأسلوب زائف مصطنع، أن تنقل الأرباح إلى ملاذ منخفض الضرائب، والتكاليف إلى بلاد تفرض ضرائب عالية حيث يمكن خصم التكاليف من الضريبة. فى مثال شركة الموز، تم استنزاف الدخل الضريبى من بلد فقير ونقله إلى بلد ثرى. ودائماً ما تخسر البلدان الفقيرة التى يتقاضى مسئولو الضرائب فيها مرتبات هزيلة فى مواجهة محاسبى الشركات متعددة الجنسية العدوانيين مرتفعى الرواتب.

من بإمكانه القول إن القرض البالغ ٢٠ مليون دولار من فرع لوكسمبورج قد تم وفقا لمعدّل السوق الحقيقى؟ أحيانا يتم تعديل ثمنْ تلك التحويلات بأسلوب مبالغ به بدرجة فقدان كل حس بالواقع: تم بيع كيلو من ورق التواليت من الصين بمبلغ ٤١٢١ دولار، وشحنت أقلام حبر سائل من تايلاندا بعد تسعير كل منها بـ ٨٥٠٠ دولار. ليست كل الأمثلة بمثل هذه الفجاجة، لكن المجموع التراكمى لتلك الألاعيب مهول. تتم حوالى ثلثى إجراءات التجارة الكوكبية العابرة للحدود داخل الشركات متعددة الجنسية. وتخسر البلدان النامية ما يقدر بحوالى ١٦٠ مليار دولار سنويا أمام هذه الشركات من خلال عملية تزييف عملية تحديد الأثمان تلك. تقدر منظمة المساعدات المسيحية أنه إذا أُنفق هذا المبلغ على الرعاية الصحية لأمكن إنقاذ حياة ألف طفل تقل أعمارهم عن الخمس سنوات يوميا.

قد لا يأبه القراء من سكان البلدان الثرية بذلك. لكنهم يعانون أيضا جراء تلك التلاعبات إذ إن تلك الضرائب لا تخصم فى هندوراس فقط، بل أيضا فى بريطانيا والولايات المتحدة. فى عام ٢٠٠٦، وجدت صحيفة الجارديان أن أكبر ثلاث شركات موز فى العالم، دِل مونت، ودول، وتشيكيتا والتى يقدر حجم أنشطتها فى بريطانيا بحوالى ٧٥٠ مليون دولار لم تدفع ضرائب سوى ٢٣٥٠٠٠ دولار فيما بينها: أى أقل مما يكسبه أحد كبار لاعبى كرة القدم. يبين تقرير سنوى لإحدى شركات الموز المُدرجة بنيويورك أن «الشركة لا تولّد حاليا دخلا يخضع للضرائب الفدرالية

بالولايات المتحدة. تأتى، إيرادات الشركة التى تخضع للضرائب، بشكل أساسى، من العمليات الخارجية بحيث تدفع ضرائب فى أماكن ذات اختصاصات قضائية بمعدل صاف واقعى أقل من معدل الولايات المتحدة القانونى». أى أنهم يقولون: نحن لا ندفع حاليا ضرائب أمريكية لأننا نقوم بتحديد ثمن التعاملات البينية من خلال الملاذات الضريبية.

بعامة، تجد الشركات متعددة الجنسية صعوبة فى استخدام الأوف شور بحيث تخفض ضرائبها إلى صفر لأن الحكومات ستتخذ إجراءات مضادة، لكنها معركة خاسرة. وجدت دراسة قام بها مكتب المراجعات المحاسبية القومى ببريطانيا عام ٢٠٠٧، أن أكثر من ٢٣٠ من أكبر ٧٠٠ رجل أعمال فى البلد لم يدفعوا أية ضرائب على الإطلاق فى المملكة المتحدة فى عام الطفرة المالية السابق. حينما أجرت مجلة الإكونوميست تحقيقا وجدت أن شركة روبرت مردوك الإخبارية المتمددة فى جميع الأنحاء دفعت نسبة ضريبية قدرها ٦٪ فقط. تعد هذه القدرة على القيام بالتلاعب فى تحديد ثمن التعاملات المضللة السبب فى كون الشركات متعددة الجنسية متعددة الجنسية، والسبب فى أنها تنمو بمعدل أسرع كثيرا من منافسيها الأصغر.

تزعم الملاذات الضريبية أنها تجعل الأسواق الكوكبية أكثر «كفاءة» بيد أن هذا النظام الذى يتميز بعدم الكفاءة الشديدة. لم يقم أحد بإنتاج موز أفضل جودة أو أقل سعرا هنا. لكن ما حدث هو نقل للثروة وتحويلها. تؤثر وسائل الدعم الحكومى لهذه الشركات متعددة الجنسية فى إنتاجيتها الواقعية بنفس أسلوب تأثير الدعم غير الهادف بعامة: تقلل من الإنتاجية. إن تركيز الطاقات على تجنب الضرائب يزيح الضغط من على الرأسماليين كى يفعلوا ما يجب أن يفعلوه بأفضل وسيلة: خلق سلع وخدمات أفضل وأقل سعرا. وليس هذا هو كل شىء. مثلا، حينما تدبر جزر الكايمان مهرب أوف شور عبقريا جديدا، تتخذ الولايات المتحدة إجراءات مضادة، وتقوم الكايمان بإبداع مهارب جديدة للالتفاف حول تلك الإجراءات. وتستمر المعركة، ويصبح قانون الضرائب الأمريكى أكثر تعقيدا. وبدوره، يخلق هذا

فرصة للأثرياء ومستشاريهم الخبثاء كى يجدوا ممرات يوسعوا من خلالها حيلهم القانونية. وتبعا لذلك، تنمو صناعات ضخمة للتخديم على صناعة التهرب من الضرائب مما يتسبب فى تدهور عملاق لكفاءة الاقتصاد العالمى.

ثم نأتى إلى السرية. إن اللبنة الأساسية فى النظرية الاقتصادية هى الشفافية: تعمل الأسواق بالأسلوب الأفضل حينما يتاح لطرفى العقد معلومات متساوية. يتفحص هذا الكتاب نظاما يعمل مباشرة وبعدوانية ضد الشفافية. تنقل سرية الأوف شور التحكم فى المعلومات والسلطة التى تنجم عن المعلومات - بشكل قاطع - باتجاه الأشخاص الداخليين المطلعين على بواطن الأمور والذين يحصلون على المزايا والأرباح الخالصة وينقلون التكلفة ليحمّلوها على بقية المجتمع. تصف نظرية دايڤيد ريكاردو للميزات النسبية المبادئ التى تؤدى إلى تخصص أماكن أو بلدان فى إنتاج سلع محددة: الخمور الفاخرة من فرنسا؟ المصنوعات الرخيصة من الصين، الحاسبات من الولايات المتحدة. لكن حينما نجد أن جزر ڤرچين البريطانية التى لا يتعدى عدد سكانها ٢٥٠٠٠ نسمة تستضيف أكثر من ٨٠٠٠٠ شركة تفقد نظرية ريكاردو قدرتها على التطبيق هناك. تهاجر الشركات ورءوس الأموال إلى حيث تستطيع الحصول على أفضل معدلات ضريبية لا إلى حيث تستطيع الإنتاج بكل طاقاتها. ليس ثمة ما هو كفء فى أى من هذا.

لا يقتصر هذا على الموز الذى نستهلكه فقط. فإن معظم الأطعمة، والأثاث والملابس الموجودة لدينا لابد وأن تكون قد سلكت طريقا ملتويا مماثلا حتى وصلت إلى منازلنا. بل إن حتى المياه التى تنزل من الحنفيات فى منازلنا يحتمل أن تكون قد سلكت طريقا أوف شور شبحيا؛ أما تلفزيوناتنا ومكوناتها، فمن المؤكد أنها قد سلكت طريقا مثيلا، وكذلك البرامج التى تعرضها. إن عالم الأوف شور يُغلّفنا من جميع الجوانب.

يضم ذلك العالم حوالى ستين منطقة اختصاص قضائى وقانونى تتميز بالسرية مقسمة إلى أربع مجموعات. أولها الملاذات الأوربية، وثانيها المنطقة البريطانية التى

تتمركز فى ذا سيتى أوف لندن [حى المال بلندن] والتى تمتد فى أنحاء العالم وتتشكل بدون إحكام حول الإمبراطورية البريطانية السابقة. أما الثالثة فهى منطقة بؤرتها الولايات المتحدة. وتضم المنطقة الرابعة بعض الأماكن الغريبة التى لا تندرج ضمن أى مصنفات مثل الصومال وأورغواى والتى لم تحقق نجاحا يذكر، ومن ثم لن أخضعها للتفحص.

بدأت الملاذات الأوروبية عملها الجدى أثناء الحرب العالمية الأولى حينما زادت الحكومات الضرائب بنسب كبيرة لتغطية نفقات الحرب. تم سنّ قانون السرية السويسرية الشهير الذى جعل من انتهاك السرية المصرفية جريمة جنائية للمرة الأولى فى عام ١٩٣٤، هذا على الرغم من أن المصرفيين بجنيف كانوا قد حافظوا على سرية إيداعات النخب الأوروبية منذ القرن الثامن عشر على الأقل. تعتبر لوكسمبورج التى لا يعرفها سوى القليلين، والتى تخصصت منذ عام ١٩٢٩ فى شركات أوف شور من طراز معين، بين أكبر ملاذات الضرائب فى العالم اليوم. فى مارس ٢٠١٠، أشارت استخبارات كوريا الجنوبية إلى أن رئيس كوريا الشمالية كيم يونج - إيل قد خبأ حوالى أربعة مليار دولار فى أوروبا - من مبيعات التكنولوجيا النووية والمخدرات، والاحتيالات التأمينية، والتزييف والمشاريع التى تستخدم العمالة القسرية. قالت الاستخبارات إن دولة لوكسمبورج الصغيرة هى الوجهة النهائية المفضلة لتلك الأموال.

تمثل هولندا ملاذا ضريبيا أوربيا رئيسيا آخر. فى عام ٢٠٠٨، تدفق حوالى ١٨ تريليون دولار من كيانات أوف شور هولندية - أى أربعة أمثال إجمالى الناتج الهولندى. وعلى الرغم من أن النمسا وبلچيكا بين الملاذات الأوروبية المهمة من حيث سرية العمليات المصرفية إلا أن بلچيكا خففت قوانينها فى عام ٢٠٠٩. تلعب عدد من الدول الأوروبية المايكرو - من أبرزها موناكو وليشتنشتاين - أدوارا مهمة كملاذات ضريبية مع بعض المشاركات لأماكن غير معروفة مثل أندورا وجزيرة ماديرا البرتغالية التى تورطت مؤخرا فى فضيحة رشوة متعلقة بشركات نفط أمريكية كبرى بنيجيريا.

تعتبر مجموعة الأوف شور الثانية، والتى تقدر بنصف الاختصاصات القضائية التى تتميز بالسرية فى العالم، الأكثر أهمية بإطلاقه، وهى مجموعة من الملاذات الضرائبية مكونة من طبقات وتتمركز على ذا سيتى أوف لندن [حى المال والأعمال]. وليس من قبيل الصدف أن تكون لندن، التى كانت ذات مرة عاصمة أعظم إمبراطورية عرفها العالم، مركز الجزء الأهم من نظام الأوف شور الكوكبى.

لشبكة الأوف شور هذه ثلاث طبقات رئيسية: حلقتان داخليتان – چرسى، وجورنزى وآيل أوف مان وكلها تابعة للتاج البريطانى، والمناطق الواقعة عبر البحار مثل جزر كايمان – وتتحكم فيها جميعها بريطانيا إلى حد بعيد، وتجمع بين إجراءات الأوف شور المالية المستقبلية والأساليب السياسية المحلية عصر الأوسطية. أما الحلقة الخارجية فتتكون من مجموعة أكثر تنوعا من الملاذات مثل هونج كونج، والتى، وعلى الرغم من عدم خضوعها للسيطرة البريطانية المباشرة إلا أن لها روابط تاريخية وحالية قوية بالبلد وبحى المال والأعمال بلندن. يقدر أحد التقارير الموثوقة أن الحسابات الكلية لذلك التجمع البريطانى يصل إلى أكثر من ثلث جميع الأصول المصرفية الدولية، وإذا أضفنا ذا سيتى أوف لندن سيصبح المجموع الكلى حوالى النصف تقريبا.

تقوم هذه الشبكة من التوابع «الأوف شور» بعدة أشياء. أولا، فهى تمنح ذا سيتى أوف لندن مدى كوكبياً حقيقياً تصل إليه أنشطتها. تجتذب الملاذات البريطانية المتناثرة فى جميع مناطق العالم الزمنية رأس المال الدولى الجوّال الذى يتدفق إلى الاختصاصات القضائية القريبة منها وتمسك به، مثلما تمسك شبكة العنكبوت بالحشرات المارة. ثم يتم توجيه كثير من تلك الأموال التى تم اجتذابها، وبيزنس التعاطى مع تلك الأموال من خلال القنوات المناسبة إلى لندن. ثانيا، تسمح هذه الشبكة العنكبوتية البريطانية لمؤسسات حى المال والأعمال بلندن بالتعامل فى بيزنس قد يكون محظورا فى بريطانيا بأن توفر مسافة كافية تسمح لرجال المال فى لندن بإنكارٍ مصدَّق لارتكاب المحظورات. يعنى المثل القديم المتداول فى السيتى

«چرسى أو السجن» أنك إذا أردت القيام ببيزنس قذر دونما إلقاء القبض عليك، فما عليك إلا الدخول إلى شبكة العنكبوت لتقوم به هناك. غالبا ما تكون الحلقات الخارجية لهذه الشبكة العنكوبية أكثر قذارة من الحلقات الداخلية. يتذكر چون كريستنسن المهنى السابق بقطاع چرسى المالى أن منطقة جبل طارق البعيدة كانت المكان المفضل لممارسة ألاعيب البيزنس القذرة. فيما بعد، قال لى أحد شخوص كايمان إن «الشيطان وحده هو الذى يستطيع توضيح قدر قذارة هذا البيزنس. إن شبكة العنكبوت هذه، هى جزئيا، شبكة غسيل أموال. فى الوقت الذى تصل فيه الأموال إلى لندن، غالبا عبر أماكن اختصاصات قضائية وسيطة، يكون قد تم غسلها تماما. بل إن الشبكة تستخدم كآلية تخزين. إذا تدفقت كل تلك الموجودات الأوف شور مباشرة إلى لندن وبقيت هناك ستتسبب فى فوضى هائلة فى أسعار صرف العملات».

من المجدى تفحص كل حلقة من حلقات شبكة العنكبوت بإيجاز شديد.

على الرغم من أن مناطق الحلقة الداخلية الثلاث التابعة للتاج البريطانى تسيطر عليها بريطانيا وتدعمها إلى حد كبير إلا أن لها من الاستقلال قدرا يسمح لبريطانيا أن تقول «ليس ثمة ما بوسعنا أن نفعله» حينما تشتكى البلاد الأخرى من الانتهاكات التى تصدر عن تلك الملاذات. تقوم بتسريب مبالغ ضخمة من الأموال إلى حى المال فى لندن: فى الربع الثانى من عام ٢٠٠٩ فقط تلقت المملكة المتحدة ٣٣٣,٥ مليار دولار أمريكى من مناطقها الثلاث التابعة للتاج البريطانى. تُبين الأدبيات الدعائية لچرسى فينانس تلك النقطة بوضوح حيث تنص على أن «چرسى تمثل امتداد السيتى أوف لندن».

تضم البايلويك أوف جويرنزى القريبة من چرسى ملاذات فرعية أخرى مثل جزيرة سارك. كثيرا ما يتوجه مدراء شركات حى المال بلندن بالزوارق إلى هناك ويتناولون الغداء، ثم يتظاهرون بعقد اجتماع للمدراء لتسجيل حضورهم كمراقبين منظمين، ويعودون إلى لندن وهم ثملون. هناك أيضا ألدرنى، وهى ملعب لقمار

الأوف شور الأون لاين، وبركهو، جزيرة مساحتها سبعة وثمانون فدانا للإسكان الفاخر، أو قلعة الأوف شور المنعزلة للإخوة باركلاى ملاك صحيفة التلجراف البريطانية. قدرت نشرة TaxAnalysts [محللى الضرائب] الأمريكية الموثوقة فى عام ٢٠٠٧ بتحفظ، أن توابع التاج البريطانى تلك تأوى حوالى تريليون دولار من الأصول المالية التى يحتمل لها أن تكون متهربة من الضرائب. وبمعدل ٧٪ عائد سنوى تعادل ٧٠ مليار دولار، وأعلى معدل لضريبة الدخل وهو ٤٠٪ فإن الضرائب المتهرب منها عن تلك الموجودات قد تصل إلى ٣٠ مليار دولار سنويا – أى ثلاثة أمثال ميزانية المعونات الخارجية البريطانية. وهذا واحد فقط من تلك الملاذات الثلاثة – والتهرب من ضريبة الدخل هو واحد فقط من أشكال عدة من الخسائر الضريبية والمالية التى يتسبب بها نظام الأوف شور.

أما المناطق الأربع عشرة الواقعة ما وراء البحار، والتى تمثل الحلقة التالية من شبكة العنكبوت فهى آخر مواقع متقدمة تبقت من الإمبراطورية البريطانية الرسمية. تضم تلك المناطق، التى لا يزيد عدد سكانها معا على ربع مليون نسمة، بعض مناطق الاختصاصات القضائية الأكثر سرية فى العالم: جزر الكايمان، برمودا، جزر ڤرچين البريطانية، جزر الترك وكايكوس، وجبل طارق.

ومثل توابع التاج البريطانى، فلهذه المناطق علاقات سياسية ببريطانيا وثيقة وغامضة فى آن. تقوم جلالة الملكة بتعيين حاكم جزر الكايمان، وهو أقوى شخصية هناك. يترأس مجلس وزراء يُنتخب أعضاؤه من الأهالى لكنهم لا يتمتعون سوى بسلطة جد محدودة. يتعاطى الحاكم مع شئون الدفاع، والأمن الداخلى والعلاقات الخارجية؛ يقوم بتعيين رئيس الشرطة، ومفوض الحكومة للشكاوى، ومراجع الحسابات العام، والمدعى العام والقضاة وكبار المسئولين الآخرين. محكمة الاستئناف النهائية هى «مجلس الملك / الملكة الخاص بلندن تنشط M16 أى الاستخبارات البريطانية هناك – وكذلك السى آى إيه وغيرها من الوكالات الاستخبارية. جزر الكايمان هى خامس أكبر مركز مالى فى العالم، حيث

تستضيف ٨٠٠٠٠ شركة مسجلة وأكثر من ثلاثة أرباع صناديق التحوّط[١] فى العالم، و١,٩ تريليون دولار من الأموال المودعة – أربعة أمثال الأموال المودعة فى مصارف نيويورك سيتى. ووقت كتابة هذا، لا تضم سوى دار عرض سينمائى واحدة.

وكدلالة على مدى ضبابية الأمور هناك، ذكرت تقارير جزر كايمان إلى صندوق النقد الدولى مبلغ ٢,٢ تريليون دولار مستحقة للمساهمين (إيداعات والتزامات أخرى)، فى عام ٢٠٠٨. لابد وأن يناظر تلك الأرقام مبلغ مساوٍ تقريبا من الأصول – لكن كايمان لم تذكر سوى ٧٥٠ مليون دولار أصولا فى محافظ أوراق مالية. لم يكن ثمة توضيح لهذا الفرق الهائل.

يعمل دور بريطانيا المتحكم، والذى يصوَّر بأقل من حقيقته، بمثابة أساس راسخ لطمأنة رءوس الأموال الكوكبية سريعة الهرب، ولدعم قطاعات الأوف شور بتلك

---

(١) أوعية استثمارية. يضم كل منها عددا من المستثمرين لا يزيد غالبا على الخمسمائة. قيمة الاشتراك فى الصندوق ضخمة. ظهرت فكرتها فى وول ستريت فى أربعينيات القرن الماضى. تقوم فلسفتها على ضمان ربح سريع للمستثمر بصرف النظر عما يحدث فى أسواق العالم من خسائر. تحمل هذا الاسم لأنها تتبنى استراتيجية استثمارية تهدف للتحوط من مخاطر التعرض للخسائر، لذا فهى تنقل أنشطتها وتتجول بين مختلف مراكز الأوف شور كما أنها تتجنب أى قيود رقابية أو تنظيمية – مديرو هذه الصناديق من أغنى أغنياء العالم لأنهم يحصلون على نسبة من الأصول و٢٠٪ على الأقل من الأرباح ولا يتحملون أية خسائر. سمعة هذه الصناديق سيئة ويعتبرها الكثيرون مسئولة عن كوارث عالمية مثل انهيار الإسترلينى عام ١٩٩٢، كما أنها تتلاعب فى أسعار السلع الاستراتيجية مثل النفط بعد أن اقتحمت الشرق الأوسط منذ سنوات حيث بلغت الاستثمارات فيها عام ٢٠٠٦ خمسة وستين مليار دولار وكان من المتوقع أن تصل عام ٢٠١٠ إلى مائة وأربعين مليار دولار، بلغ إجمالى موجوداتها فى الغرب ١,٧ تريليون دولار، وتركز على الاستثمار قصير الأجل فى الأوراق المالية، وكانت تمارس عمليات البيع على المكشوف والبيع قبل الاستحقاق. قامت بعض الصناديق العامة فى الغرب مثل صناديق المعاشات بضخ مليارات الدولارات فيها. وبعد أن كان عددها ثمانية آلاف صندوق تجوب العالم، تقلص هذا العدد بعد الانهيار المالى ولم يبق منها سوى القليل. [الترجمة].

المناطق البعيدة. يساعد التمثيل المحلى على إرضاء الأهالى، ويوفر لبريطانيا الفرصة، كما فى حالة توابع التاج، كى تقول «ليس من شأنى التدخل» لدى تسرب أخبار عن أمور غير محببة. لكن أمر تلك التمثيلية ينفضح من وقت لآخر. فى أغسطس ٢٠٠٩، فرضت بريطانيا حكمها المباشر فى جزر الترك وكايكوس بعد أن عم الفساد بدرجة لم يعد من الممكن السيطرة عليه. تقلل بريطانيا من شأن تلك الأحداث بقدر الإمكان حتى لا تلفت الانتباه إلى تحكمها فى تلك الأماكن.

تضم الدائرة الثالثة الخارجية من شبكة العنكبوت البريطانية هونج كونج وسنغافورة وجزر البهاما ودبى وأيرلندا، وكلها تتمتع باستقلال تام لكنها مرتبطة عن كثب بحى المال والأعمال بلندن. توجد أيضا الكثير من الأماكن الأصغر مثل ڤانتواتو بجنوب المحيط الهادى والتى أوجدت الحكومة البريطانية عام ١٩٧١، أى قبل استقلال الجزيرة بتسع سنوات، مركزها الأوف شور الصغير. ومازالت الملاذات الجديدة مستمرة فى الظهور. فى فبراير ٢٠٠٦، ذكرت غانا أنها ستصدر قانون أوف شور بمساعدة بنك باركليز البريطانى. بشعة هى فكرة وجود منطقة اختصاص قضائى جديدة تتميز بالسرية تقع وسط عصابة الدول الإفريقية المنتجة للبترول الأسطورية – وفيما تخطو غانا خطوتها الأولى كمنتجة كبيرة للنفط.

تلفت نظرى التماثلات بين شبكة الأوف شور البريطانية فى فترة ما بعد الكولونيالية وبين ما التقيته فى الجابون، الدولة النفطية الثرية، مركز فرنسا الخاص لنظام شبيه بالأوف شور. وعلى الرغم من أن التعريف التقليدى للأوف شور لا ينطبق على الجابون، إلا أنها، ومثل شبكة العنكبوت البريطانية، من بقايا الإمبراطورية القديمة – أو أنها انبعاث لها – ومازالت تستخدم حتى اليوم من قبل النخب لممارسة أمور من غير المسموح بها فى الوطن الأم. ساعد نظام إلف، بمساوماته السرية بين الحكام الأفارقة والسياسيين الفرنسيين، فرنسا فى الحفاظ على درجة كبرى من التحكم فى مستعمراتها السابقة بعد استقلالها. أما شبكة العنكبوت البريطانية فهى مختلفة. غالبية مستعمرات بريطانيا السابقة فى إفريقيا،

وآسيا وأنحاء أخرى مستقلة بالفعل. ما فعلته بريطانيا هو أنها أبقت على درجة كبيرة من التحكم فى تدفقات الثروة الهائلة إلى داخل تلك الأماكن وخروجها منها، والتدخل فيها، من تحت الطاولة. مثلا، إن الهروب غير المشروع لرءوس الأموال من إفريقيا يتدفق معظمه إلى داخل شبكة العنكبوت البريطانية الحديثة كى تديره مصالح يُتحكم فيها من لندن. قالت إيڤا چولى: اقتضى الأمر منى وقتا طويلاً كى أفهم أن التوسع فى استخدام تلك الاختصاصات القضائية [الملاذات الضريبية] له صلة بانتهاء الاستعمار. إنه شكل حديث من الاستعمار».

تُثبِّت الولايات المتحدة عامود الأوف شور الثالث. ظل دائما نظام الملاذات الضريبية موضع معارضة هنا أكثر منه فى بريطانيا حيث عملت ذا سيتى أوف لندن على تحييد المعارضة الداخلية لاستراتيجية الأوف شور الكوكبية. حاول المسئولون بالولايات المتحدة اتخاذ إجراءات صارمة ضد انتهاكات الأوف شور الضريبية منذ عام ١٩٦١، حينما طلب الرئيس كيندى من الكونجرس سن قانون للقضاء على وجود تلك الملاذات الضريبية. تعتبر رعاية باراك أوباما المشتركة لمشروع قانون وقف انتهاكات الملاذات الضريبية عام ٢٠٠٨ قبل توليه السلطة، وما تبعه من تفريغ اللوبيهات لمضمونه، مجرد مناوشة حديثة فى حرب قديمة.

بمرور الوقت، انتقلت الولايات المتحدة من موقف المعارضة الصريحة لاستراتيجية الملاذات الضريبية باتجاه تبنى توجه فاتر للمثل القائل «إذا لم تستطع هزيمتهم، انضم إليهم». ابتداء من الستينيات، تدافعت حشود الماليين الأمريكيين إلى مناطق الأوف شور هربا من الأحكام والضرائب الداخلية – أولا إلى أوف شور اليوروماركت بلندن، ثم إلى داخل شبكة العنكبوت البريطانية وما وراءها. ساعد خيار الأوف شور وول ستريت فى الالتفاف حول الأحكام التنظيمية المالية للولايات المتحدة، وباطراد على استرداد نفوذها على نظام الولايات المتحدة السياسى. ثم، وبداية من الثمانينيات بشكل أعم، بدأ يحول الولايات المتحدة فى حد ذاتها إلى ما هو الآن، ووفقا لبعض المعايير، أهم ملاذ ضريبى مفرد فى العالم.

يعمل نظام الأوف شور الذى يتخذ الولايات المتحدة مقرا له على مستويات ثلاثة أيضا. على المستوى الفدرالى، تلّوح الولايات المتحدة بمدىً من الإعفاءات الضريبية، وضمانات للسرية، وقوانين مصممةً لجذب أموال الأجانب بأسلوب أوف شور حق. مثلا، بإمكان بنوك الولايات المتحدة أن تقبل، بشكل قانونى، عائدات لبعض الجرائم، مثل التعامل فى الأملاك المسروقة - طالما أن تلك الجرائم ترتكب بالخارج. يتم إجراء ترتيبات خاصة مع البنوك للتأكد من عدم إفشائها هويات الأجانب الذين يتركون أموالهم فى الولايات المتحدة. يتعلق مستوى الأوف شور الثانى بولايات أمريكية بمفردها تُقدّم العديد من مغريات الأوف شور. مثلا، تستخدم نخب أمريكا اللاتينية بنوك ولاية فلوريدا لإيداع أموالهم. وبعامة، لا تتشارك الولايات المتحدة فى المعلومات المصرفية مع هذه البلدان، من ثم، فإن الكثير من تلك الإيداعات هى أموال تهرّب من الضرائب وغيرها من أموال الجريمة، تحميها سرية الولايات المتحدة. لمصارف فلوريدا أيضا تاريخ طويل فى إيواء أموال العصابات الإجرامية والمخدرات سرا، وغالبا فى شركات معقدة مع الملاذات الكاريبية البريطانية القريبة. تقدم ولايات أصغر مثل ويومنج، ودلاوير، ونيفادا تكاليف جد منخفضة وأشكالاً جد قوية من السرية الشركاتية التى لا تكاد تخضع لأية أحكام تنظيمية والتى ظلت تجتذب مبالغ طائلة من الأموال المحظورة، بل حتى أموال أشخاص وتنظيمات إرهابية من جميع أنحاء العالم.

تتكون الحلقة الثالثة من أوف شور الولايات المتحدة من شبكة صغيرة من توابع الولايات المتحدة بالخارج. لجزر ڤرجين الأمريكية، وهى «منطقة معزولة» أمريكية، لها علاقة دستورية مبهمة بالولايات المتحدة، تماثل إلى حد ما علاقة بريطانيا بتوابعها الأوف شور. كما أنها ملاذ ثانوى. كانت جزر مارشال مستعمرة يابانية سابقة وأصبحت تحت السيطرة الأمريكية بعد عام ١٩٤٧، وتربطها الآن بالولايات المتحدة اتفاقية ارتباط حر. وجزر مارشال هى بشكل أساسى مكان لتسجيل السفن بالخارج، والتى، وكما ذكرت الإيكونوميست مؤخرا «تلقى تقديرا كبيرا لدى

ملاك السفن وذلك لأحكامها التنظيمية الهزيلة» أنشأ فردا إم . زدر الثانى نظام تسجيل السفن بجزر مارشال عام ١٩٨٦ بمساعدة USAID (برنامج المعونة الأمريكية). كان زدر رفيق چورچ إيتش. دبليو بوش يمارس معه رياضة الجولف، ثم أصبح فيما بعد مديرا لشركة الاستثمارات الخاصة الخارجية الأمريكية (OPIC) وتديرها الآن كوربوريشن أمريكية فى مكاتب بولاية ڤيرچينيا. وهى التى قامت بتسجيل سفينه ديبووتر هورايزون بالخارج، وأيضا المعدات البحرية النفطية التى كانت تستغلها شركة BP والتى تسببت فى كارثة بيئية قرب شاطئ خليج الولايات المتحدة عام ٢٠١٠ . نمت منطقة ملاذ ضريبى مبهم إلى جانب مركز تسجيل السفن. حينما تخفت الصحفية جنوب الإفريقية خديجة شريف كعميلة لبيزنس السفن وتظاهرت بالقلق من كشف أمرها، أُخبِرت أن تكوين شركة فى جزر مارشال يستغرق يوما واحدا نظير رسوم حفظ مبدئية قدرها ٦٥٠ دولار، علاوة على رسم صيانة سنوى قدره ٤٥٠ دولار، ثم أضافوا:

«إذا حضرت السلطات.. إلى مركز التسجيل هذا، وإلى اختصاصنا القضائى وطلبت منا الكشف عن مزيد من المعلومات المتعلقة بحملة الأسهم ومديرى الشركة .. إلخ فإننا لسنا طرفا مُطّلعا على هذه المعلومات على أية حال، لأن جميع تنظيم البيزنس وإدارة الكيان يقوم بها محامو الكيان ومديروه مباشرة. لسنا فى موقع يسمح لنا بالكشف عن هذه المعلومات إلا إذا كانت أسماء المدراء وحاملى الأسهم محفوظة فى ملفات جزر مارشال ومن ثم تصبح سجلا عاما (وهذا ليس إلزاميا)».

بالمثل جعل إدوارد ستتينيوس الابن، أحد وزراء خارجية الولايات المتحدة السابقين، من ليبريا مركزاً لتسجيل السفن، وقام «مسئولون باستاندارد أويل بقراءة قوانينها البحرية وتعديلها والموافقة عليها»، وفقا للمؤرخ رودنى كارلايل. يدير مركز تسجيل السفن ذا السيادة التابع لها الآن شركة خاصة بولاية ڤرچينيا تبعد حوالى خمسة أميال عن مقر تسجيل جزر مارشال. حاولت ليبريا إقامة مركز أموال أوف شور أيضا، لكن لم يكن لأحد أن يأتمن حكومات إفريقيا السوداء على

نقودهم، وفشل المشروع. وفى مثل تلك الأماكن فإن حقوق السيادة متاحة، حرفياً، للبيع أو الإيجار.

بناما هى أكبر ملاذ يقع فى دائرة نفوذ الولايات المتحدة. بدأت تسجيل السفن الأجنبية فى عام ١٩١٩ لمساعدة شركة ستاندارد أويل على الهروب من القواعد التنظيمية للضرائب بالولايات المتحدة. ثم تبع ذلك التعاملات المالية الأوف شور حينما ساعدت مؤسسات وول ستريت بناما على إصدار قوانين متساهلة لدمج الشركات والتى سمحت لأى أحد إقامة شركات اندماجية (كوربوريشنز) معفاة من الضرائب ومجهولة الهوية من دون توجيه أسئلة. بيّن أحد مسئولى الجمارك بالولايات المتحدة أن «البلد مليء بالمحامين الأفاقين، والمصرفيين المخادعين، ووكلاء تكوين الشركات المزورين والشركات المخادعة. إن منطقة التجارة الحرة هى الثقب الأسود الذى من خلاله أصبحت بناما واحدة من أقذر بالوعات غسيل الأموال فى العالم».

يجب أن نوضح أن عالم الأوف شور ليس مجموعة من الدول المستقلة التى تمارس حقوقها السيادية فى سن قوانينها ووضع أنظمتها الضريبية وفقا لما تراه مناسبا. إنها مجموعة من شبكات النفوذ تتحكم فيها القوى العالمية العظمى، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة. كل شبكة منها متداخلة بعمق مع الأخريات. يَستخدم الأفراد الأمريكيون الأثرياء والكوربوريشنات الأمريكية شبكات العنكبوت البريطانية على نطاق واسع: من بين أفرع الأوف شور الثمانمائة وواحد وثمانين والتى كانت تستخدمها إنرون قبل أن تنفجر، كان ٦٩٢ منها بجزر الكايمان، و١١٩ بجزر ترك وكايكوس، و٤٣ بجزر الموريشيوس و٨ ببرمودا: وجميعها فى شبكة العنكبوت البريطانية. فى ديسمبر ٢٠٠٨، ذكر مكتب المحاسبة الحكومى للولايات المتحدة فى تقرير له أن لدى سيتيجروب ٤٢٧ فرع فى ملاذات ضريبية، بما فى ذلك ٩١ فرعا فى لوكسمبورج و٩٠ فرعا فى جزر كايمان؛ كان لدى نيوز كوربوريشن، مالكة فوكس نيوز ١٥٢ فرع فى ملاذات ضريبية - ٦٢ منها فى جزر ڤرچين البريطانية، و٣٣ بكايمان، و٢١ فى هونج كونج.

ليست أهم الملاذات الضريبية فى العالم جزرا غرائبية تحفها أشجار النخيل كما يعتقد الكثيرون، بل إنها بعض أقوى البلدان فى العالم. يرسم مارشال لانجر، وهو مؤيد بارز للاختصاصات القضائية السرية، الخطوط العريضة بدقة للهوة بين التخيلات والواقع. قال «لا يشعر أى أحد بالدهشة حينما أخبرهم أن أهم الملاذات الضريبية فى العالم هى جزيرة. بيد أن الدهشة تتملكهم حينما أخبرهم أن اسم تلك الجزيرة هو مانهاتن. علاوة على ذلك، يقع ثانى أهم ملاذ ضريبى فى العالم فى إحدى الجزر وهى مدينة اسمها لندن بالمملكة المتحدة».

قرر چايسون شارمان، أحد الأكاديميين الأستراليين، أن يستكشف مدى سهولة إقامة بُنى تحافظ على السرية مستخدما فى ذلك الإنترنت فقط ومعها تلك الإعلانات المشبوهة عن الأوف شور التى تملأ الصفحات الخلفية من إصدارات البيزنس، ومجلات الخطوط الجوية. يسجل فى تقريره الذى نشره عام ٢٠٠٩، أنه طرح خمسين عطاء لشركات واجهة سرية . وجد أن ١٧ شركة قد وافقت على إقامة بنى للسرية حتى بدون الاستعلام عن هويته. أربع منها فقط كانت فى ملاذات «كلاسيكية» مثل كايمان وچرسى، فيما كانت الثلاث عشرة الأخرى فى بلدان أعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: سبع فى بريطانيا وأربع بالولايات المتحدة.

هذه هى النسخة المتحدثة بالإنجليزية من سرية البنوك السويسرية. لم تكن غالبيتها تتبع السرية المصرفية، حيث كان الرجال المتخصصون الكتومون يجلسون فى مكاتب فاخرة ويتعهدون بأن يصحبوا أسماء عملائهم معهم إلى القبر. ذكرت الإيكونوميست فى تعليق لها على دراسة شارمان «إن هذا شكل من السرية أكثر خبثا، حيث لا تأبه السلطات والمصرفيون بالاستعلام عن الأسماء. وبالنسبة للعملاء المشبوهين فهذا خيار أفضل بكثير: لا يمكن إجبار المصرفيين أبدا على كشف ما لا يعرفونه. وأسلوبهم بسيط ساحر. بدلا من فتح حسابات بأسمائهم، يقوم المحتلون والمدلسون ومن يقومون بغسل الأموال. بتكوين شركات مجهولة الهوية

التى من خلالها يمكنهم فتح الحسابات ونقل الأصول».

مؤخرا، أحرزت حكومات بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الثرية نجاحا فى إقناع جماهيرها بأنها قامت باتخاذ إجراءات صارمة ضد الاختصاصات القضائية التى تضمن السرية. قال چفرى أوينز، رئيس الضرائب بالمنظمة «لقد رحل نموذج الاعتماد على السرية القديم. هذا عالم جديد، عالم شفافية أفضل وتعاون أفضل». صدقه الكثيرون. ذهب الرئيس ساركوزى إلى ما هو أبعد وقال «لقد انتهت الملاذات الضريبية والسرية المصرفية».

إن أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة وعدد من الملاذات الأوروبية الكبيرة، هم رعاة نظام الأوف شور. مازالوا مستمرين فى التعامل مع تدفقات هائلة من الأموال غير المشروعة – وعلى الرغم من ذلك ظلت القائمة السوداء للملاذات الضريبية التى تُصدرها المنظمة خالية منذ مايو ٢٠٠٩ . ليست هذه قائمة، سوداء، بل قائمة تبييض – وكالعادة، تُركت البلدان ذات الدخل المنخفض خارج نطاق مدى الخطوات جد المحدودة التى اتخذتها البلدان الثرية لمعالجة المشكلة. حينما يقول الثعلب إنه اتخذ إجراءات ناجعة لتعزيز أمن عشة الدجاج، علينا أن نلتزم قدرا كبيرا من الحذر.

عالم الأوف شور نظام بيئى لا تتوقف حركته وتنقلاته. يقدم كل من تلك الاختصاصات القضائية ميزة أوف شور أو أكثر ويجذب أنواعا بعينها من الرأسمال النقدى؛ طور كل منها بنيته الأساسية الخاصة، ومحاميه ومحاسبيه ومصرفييه وموظفيه الشركاتيين المهرة لتلبية متطلبات تلك الميزات.

تكاد كثير من بيزنسات الأوف شور تكون مجهولة. قد تكون سمعت بالفعل عن المؤسسات المحاسبية الأربعة الكبيرة: KPMG، Delloitte، Ernst Young، وPricewaterhouse Coopecrss، لكن، أسمعت عن «دائرة الأوف شور السحرية»؟. تضم تلك الدائرة مؤسسات قانون متعددة الاختصاصات القضائية مثل Appleby، Carey Olsen، Conyers، Maples and Calder، Murrant

du Feu & Juene، وOzzannes and Walkers. هؤلاء لاعبون محترمون ضمن كتيبة أكبر كثيرا من المحاسبين والمحامين أنيقى الملبس، والبنوك، والتى تشكل فى مجموعها بنية أساسية كوكبية خاصة تعمل، بتحالف مع القوانين الأسيرة داخل الاختصاصات القضائية التى تضمن السرية، على نجاح النظام بأكمله.

تتراوح خدمات الأوف شور بين ما هو مشروع قانونيا وما هو محظور. من حيث الضرائب، يُسمى ما هو غير مشروع تهربا ضريبيا، فيما أن تجنب الضرائب مشروع فنياً (عمليا) على الرغم من أنه، تعريفياً، ينضوى على الالتفاف على مقصد المجالس التشريعية المنتخبة. وهذا موضوع مراوغ: توجد بين التهرب والتجنب منطقة رمادية متسعة، تقتضى عادة قضايا مستطالة لدى المحاكم لاكتشاف على أى جانب من القانون تقع الأكاذيب التى تحمى بها إحدى الشركات نفسها من الضرائب . حدد رئيس القضاة البريطانيين السابق، دنيس هيلى الخط الفاصل بين المَسْلكين بأن قال «إن الفرق بين تجنب الضرائب والهرب من الضرائب هو مدى سُمك جدار السجن». أيضا، تقوم الاختصاصات القضائية التى تحافظ على السرية، روتينيا، بتحويل ما هو قانونى فنياً، لكنه انتهاك واقعيا، إلى ما يُعتبر مشروعا. لكن بالطبع، ليس ما هو قانونى صواباً بالضرورة: كانت العبودية والتمييز العنصرى قانونين فى زمانهما.

على الجانب غير القانونى توجد الأنشطة المصرفية وإدارة الأصول الخاصة لتجنب الضرائب؛ الإيداعات الزائفة، التلاعبات غير القانونية فى الفواتير، أو غيره مما يتخفى وراء المسميات المهدئة مثل «الحلول الضريبية المثلى» و«حماية الأصول» و«الهيكل الشركاتى الكفء». ونمطيا، لا يستطيع موظفو الأوف شور الأدنى منزلة فهم خدمات التهرب الضريبى وغيرها من الخدمات. يقول محاسب سابق رفيع المنزلة فى بيزنس الأوف شور «بمجرد أن تصبح جزءا من الإدارة العليا وتكتسب خبرة دولية، تكون قد غدوت جزءا من الدائرة الداخلية وتصبح الأشياء أكثر وضوحا بكثير. إنك جزء من الحبكة. تعرف ما المنتجات والخدمات الحقيقية،

والسبب فى أنها مكلفة للغاية». وفقا لمزحة الأوف شور القديمة: «إن من يعرفون لا يتحدثون، ومن يتحدثون لا يعرفون».

على الجانب القانونى، يتعلق أحد الأمور المهمة بما يعرف بالازدواج الضريبى. لنقُل إن شركة أمريكية متعددة الجنسية تستثمر فى مشاريع بالبرازيل، وتكسب دخلا هناك. إذا أخضَعتْ كل من البرازيل والولايات المتحدة هذا الدخل للضرائب، دون اعتماد ضرائب البلد الآخر، يعنى هذا أن تلك الشركة ستخضع مرتين للضرائب على نفس الدخل. تساعد الملاذات الضريبية الشركات على القضاء على هذا الازدواج الضريبى، رغم أن تلك الملاذات ليست ضرورية: يمكن تسوية الازدواج الضريبى من خلال الاتفاقيات المناسبة والاعتمادات الضريبية. المشكلة هى أنه حينما تمنع الملاذات الضريبية الازدواجات الضريبية فإنها تسمح لشىء آخر بالحدوث: عدم خضوع مزدوج للضرائب. لا تتجنب الشركة فقط خضوعها لضريبة مزدوجة عن نفس الدخل، بل إنها تتجنب خضوعها للضرائب بإطلاقه.

يتسامح كل اختصاص قضائى مع مستويات مختلفة من القذارة. يميل الإرهابيون أو مهربو المخدرات الكولومبيون إلى استخدام بناما أكثر من چرسى هذا على الرغم من أن شركات چرسى الائتمانية مازالت تأوى بعض أموالهم، كما تظل الجزيرة بالوعة عملاقة للأنشطة الشائنة وأموال الغنائم وأعمال النهب غير المشروعة. تعتبر برمودا مغناطيسا جاذبا لتأمينات الأوف شور وإعادة التأمين على الأنشطة من أجل تلافى الضرائب والتهرب من الضرائب؛ وجزر الكايمان مكانا مفضلا لصناديق التحوط التى تستخدمها للهروب من الضرائب، بوسائل مشروعة أو غير مشروعة، وللالتفاف على القواعد التنظيمية المالية. تتخذ مؤسسات وول ستريت، منذ وقت طويل جزر الكايمان ودلاوير أماكن مفضلة لعملياتها ذات الأهداف الخاصة؛ والمواقع المفضلة لديها داخل أوربا هى چرسى، أيرلندا، لوكسمبورج، وذاسيتى أوف لندن. وجميع تلك الأماكن اختصاصات قضائية تُلتزم فيها سرية التعاملات.

وداخل هذا النظام البيئى، يناضل كل اختصاص قضائى ليظل متقدما على الأماكن الأخرى. حينما يُخفّض أحدها ضرائبه أو أحكامه المالية أو يبتدع مرفقا جديدا للسرية كى يجتذب النقد المتداول من الأماكن الأخرى، يعمد الآخرون إلى اتخاذ إجراءات مماثلة ليظلوا فى حلبة السباق. وفى نفس الوقت يعمد الممولون فى الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات الكبيرة إلى تهديد السياسيين بالنادى الأوف شور - «لا تُثقلونا بالضرائب والأحكام وإلا ذهبنا أوف شور» هكذا يصيحون، ويضعف سياسيو الداخل ويُرْخُون قوانيهم وأحكامهم التنظيمية. وفيما ظل هذا يحدث، نجد أن ما يفترض وأنها اختصاصات قضائية داخلية قد اكتسبت بتزايد خصائص الأوف شور، وأنه فى الاقتصادات الكبيرة، تُنقل الأعباء الضريبية بعيدا عن رأس المال المتحرك الجوّال وكبريات الشركات ليتحملها عامة الناس. فى الخمسينيات دفعت كوربوريشنات الولايات المتحدة نحو خُمْسَين من مجموع ضرائب الدخل بالولايات المتحدة، لكن نصيبها انخفض الآن إلى خمس واحدٍ فقط. وفيما حلّق دخل نسبة ٠,١٪ من كبار دافعى الضرائب بالولايات المتحدة فى الأعالى، فقد رأوا المعدل الضريبى الواقعى الذى يتكلفونه وهو يهبط من ٦٠٪ فى عام ١٩٦٠، إلى ٣٣٪ فى عام ٢٠٠٧. ولو أن الألف الأكثر دخلا دفعوا معدل عام ١٩٦٠، لتلقت الحكومة الفدرالية زيادة ضريبية تربو على ٢٨١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧. حينما قام الملياردير وارن بافت بعمل مسحٍ للعاملين بمكتبه وجد أنه كان يدفع أكثر المعدلات انخفاضا بين جميع العاملين بمن فيهم موظف الاستقبال. لم تتراجع الضرائب بعامة بل إن ما حدث هو أن الأثرياء يدفعون أقل من المعتاد، ويظل على الجميع السير فى هذا الركب.

معروفة جيدا هى أدوار رونالد ريجان، ومارجريت ثاتشر وملتون فريدمان فى هذه النقلات الضخمة وفى مشروع العولمة الأعم. لكن لم تلق الاختصاصات القضائية التى تحافظ على السرية سوى أقل القليل من الاهتمام. ظل المقاتلون من أجل العولمة الصامتون هؤلاء يجبرون الدول القومية، الغنية والفقيرة، على التنافس

من خلالهم، وفى تلك الأثناء يحدثون الفجوات فى أنظمة تلك الدول الضريبية ولوائحهم التنظيمية وأحكامهم سواء رغبوا أم أبوا.

عادة ما تستهدف الملاذات الضريبية الاقتصادات الكبيرة، وبخاصة القريبة منها. يركز مدراء الثروات السويسريون بؤرة اهتمامهم على الأثرياء الألمان والفرنسيين والإيطاليين الذين يتجنبون الضرائب - أى جيران سويسرا المباشرين والذين يتحدثون بلغاتها الثلاث. تهتم موناكو بأمور النخب الفرنسية: يستخدم الأثرياء الفرنسيون والإسبان منطقة أندورا المحصورة بين البلدين. غالبا ما يستخدم أثرياء النمسا ملاذات المحيط الهادى مثل ڤانتواتو فيما تتعاطى مالطا، إحدى القواعد البريطانية الأمامية سابقا، مع الأموال المحظورة المهربة من شمال إفريقيا؛ ويفضل الأثرياء والكوربوريشنات بالولايات المتحدة پناما والملاذات الكاريبية، ويستخدم أثرياء الصين هونج كونج وسنغافورة وماكاو. بيد أن تدفق الأموال لا تسلك دائما طُرقا جغرافية واضحة. تفضل الأموال القذرة الروسية قبرص وجبل طارق وناورو، ولجميعها روابط تاريخية قوية مع بريطانيا، كممر إلى السوق المالى الكوكبى، حيث يصبح بإمكان تلك الأموال أن تكتسب الشرعية قبل دخولها إلى النظام المالى الكوكبى السائد فى لندن أو أى مكان آخر. تصل كثير من الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل الصينى عن طريق جزر فرچين البريطانية.

تتخصص بعض الاختصاصات القضائية كملاذات نقل وتوصيل: محطات على الطريق تقدم الخدمات التى تغير هوية الأصول أو طبيعتها بأساليب محددة وهى فى طريقها إلى مكان آخر. هولندا إحدى ملاذات التوصيل الكبيرة هذه. كما أن جزر الموريشيوس القريبة من الساحل الإفريقى بالمحيط الهندى هى ملاذ توصيل جديد سريع التنامى ومصدر ما يربو على ٤٠٪ من الاستثمارات الأجنبية التى تدخل إلى الهند. كما أنها تتخصص كمسار لنقل الاستثمارات الصينية إلى قطاعات التعدين بإفريقيا.

تستخدم البنى المالية الأوف شور حيلة تعرف أحيانا بتقطيع الشىء الواحد إلى

شرائح أو قطع صغيرة مثل أصابع السُّجق. حينما تقطع بنية ما إلى عدة شرائح.. وتقسم بين عدة اختصاصات قضائية يوفر كل منها «غلافا» قانونيا أو محاسبيا جديدا تُلفّ به الأصول التى عادة ما تتواجد فى مكان مختلف. فى السبعينيات أوضح محامٍ من كايمان كيف أن عملاءه كان يتملكهم القلق من كوبا فيدل كاسترو المجاورة، ويصرون على إضافة بنود محددة فى عقودهم لتعويضهم حال قام كاسترو باجتياح الجزر. قال «كان علىّ أن أوضح لهم أن كاسترو لن يجد أية أموال فى الخزانة لأنها جميعها يحتفظ بها فى نيويورك أو لندن».

تُعمق عملية التقطيع إلى شرائح هذه السرية والتعقيد. قد يكون لدى تاجر مخدرات عشرون مليون دولار فى حساب مصرفى فى بنما. لكن الحساب ليس باسمه بل هو مودع باسم شركة ائتمانية أنشئت فى جزر الباهاما. أما الوكلاء فقد يكونون من سكان جويرنزى والمستفيد من الائتمان كوربوريشن فى ولاية ويومينج. فحتى إذا استطعنا العثور على أسماء مدراء الشركة وحصلنا على صور من جوازات سفرهم – فإننا بهذا لن نقترب من شىء بإطلاقه: قد يكون هؤلاء المدراء أمناء محترفين فى بيع وشراء الأوراق المالية لحساب غيرهم، والذين يبيعون أسماءهم كمديرين لمئات الشركات المماثلة. ويرتبط هؤلاء بدرجة السلم التالية من خلال محام للشركة، الذى يُمنع وفقا لما تخوله له امتيازات علاقة المحامى بموكله من البوح بأية تفاصيل. وحتى إذا تمكنا من النفاذ من هذا الحاجز سنجد أن الكوربوريشن موجودة أمانة فى حوزة ملاذ تُرك وكايكوس وتخضع لبند يضمن الهروب: فى اللحظة التى يكتشف فيها وجود استعلام أو تحقيق تنقل البنية سريعا إلى تخصص قضائى آخر يلتزم بالسرية. بل إنه حتى فى حال تعاون الاختصاص القضائى مع التحقيق فبإمكانه أن يُجرجر أقدامه لأشهر أو سنوات. قال روبرت مورجنثاو (الذى كان إلى عهد قريب المدعى العام الإقليمى بمانهاتن) عن جزر الكايمان «يستغرق الأمر مدة بالغة الطول بدرجة أنه حينما يغلق الباب فى النهاية، يكون الحصان قد سُرق والزريبة قد أُحرقت». فى وقت كتابة هذا، تُعدُّ هونج كونج

قانونا للسماح بإجراءات إدماج الشركات الجديدة وتسجيلها أن تتم فى غضون دقائق.

فى عام ٢٠١٠، لجأت سلطات لوكسمبورج إلى الاحتجاج بعملية «التقطيع إلى شرائح» كذريعة لاحتمال إيوائها أموالا كورية شمالية. قال المتحدث باسمها «المشكلة أن كوريا الشمالية ليست مكتوبة على تلك الأموال. يحاولون التخفى ومحو كل ما يستطيعونه من روابط». وهذا هو المقصد تحديدا. لم ير موظفو التحقيقات القضائية فى فرنسا أبدا سوى جزء محدود من نظام إلف بسبب هذه العملية. كتبت إيفا جولى وقد تملكها الغضب من الكيفية التى بها أقامت الملاذات الضريبية المعوقات الصلدة فى سبيل تحقيقاتها بشأن نظام إلف، كتبت تقول «إن المحققين يماثلون عُمد المناطق فى أفلام الوسترن الأمريكية وهم يشاهدون قُطّاع الطرق يحتفلون على جانب النهر الآخر. إنهم يحفزون دوافعنا وهم يسخرون منا - وليس ثمة ما باستطاعتنا فعله».

حتى إذا استطعت رؤية أجزاء من البنية، يمنعك التقطيع إلى شرائح من رؤيتها كاملة - وإذا لم تستطع رؤية الوحدة كاملة، لن تستطيع فهمها. لا يحدث النشاط داخل أى اختصاص قضائى واحد - يحصل بين تلك الاختصاصات. يتحول «المكان الآخر» إلى «اللامكان»: عالم بدون قواعد أو أحكام.

ذَكَرتُ بعض الأرقام التقريبية التى توحى بالضخامة التى أصبح عليها نظام الأوف شور: نصف الأصول المصرفية جميعها وثلث الاستثمارات الأجنبية وأكثر. إلا أنه لم تُبذل سوى قليل من المحاولات لقياس حجم الدمار الذى يتسبب فيه هذا النظام. ويرجع هذا جزئيا إلى صعوبة قياسه، ناهيك عن اكتشاف الأنشطة السرية غير المشروعة.

بيد أن مراكز الأبحاث والدراسات والمجموعات غير الحكومية ظلت تسعى مؤخرا إلى تقييم مدى المشكلة وحجمها. فى عام ٢٠٠٥، قدرت شبكة العدالة الضريبية أن الأثرياء من الأفراد يحوزون ما قيمته ١١,٥ تريليون دولار من الثروة

فى ملاذات الأوف شور. يعادل هذا رُبع الثروة الكوكبية بأكملها، وما يناظر مجمل الناتج المحلى فى الولايات المتحدة برمته. يبلغ ما يُفْقد من ضرائب عن دخل تلك الأموال ٢٥٠ مليار سنويا أى مثلين أو ثلاثة أمثال مجموع ميزانية المعونات على المستوى الكوكبى والتى تتعاطى مع مشكلة الفقر فى البلدان النامية. لكن هذا يمثل فقط قدر خسائر الضرائب عن الأموال التى يحوزها الأفراد الأثرياء أوف شور. إذا أضفنا إلى ذلك التلاعبات فى تحديد أثمان التعاملات البينية بين الشركات الأم وفروعها فى مناطق الأوف شور لهالنا حجم التدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود.

تأتى أكثر الدراسات شمولا لأنشطة التدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود من برنامج رايموند بيكر «النزاهة المالية الكوكبية GFI» بمركز السياسات الدولية فى واشنطون. قدّر برنامج GFI فى يناير ٢٠١١، أن الدول النامية قد خسرت ١,٢ تريليون دولار فى شكل تدفقات مالية غير مشروعة عام ٢٠٠٨ – تلك الخسائر ظلت تتنامى بمعدل ١٨٪ كل عام. إذا قارنا هذا بالمجموع الكلى للمعونات الخارجية والتى تبلغ ١٠٠ مليار دولار، يصبح من السهل علينا معرفة السبب الذى دفع بيكر إلى استنتاج أنه «عن كل دولار نمنحه بسخاء من فوق الطاولة، ظللنا نحن الغربيين نأخذ مقابله ١٠ دولارات من الأموال غير المشروعة من تحت الطاولة. ليس ثمة سبيل لجعل هذه الصيغة تنجح بالنسبة لأى أحد، فقراء كانوا أم أغنياء». لنتذكر ذلك حينما يتساءل الاقتصاديون النابهون عن سبب فشل المعونات المرسلة إلى إفريقيا.

فى دراسة سابقة عام ٢٠٠٥، والتى صادق عليها فيما بعد البنك الدولى، قام بيكر بتحليل الأرقام من التدفقات المالية غير المشروعة التى خلص إليها إلى ثلاثة مصنفات. أموال الجريمة – تهريب المخدرات، السلع المزيفة، الابتزاز.. إلخ والتى تراوح مجموعها ما بين ٣٣٠ مليار و٥٥٠ مليار دولار، أو ثلث المجموع الكلى. أموال الفساد – الرشاوى المحلية التى تحوّل إلى الخارج أو الرشاوى التى تدفع

بالخارج - ما بين ٣٠ مليار و٥٠ مليار دولار أو ثلاثة فى المائة من مجموع التدفقات. أما المكوّن الثالث والذى يشكل ثلثى أموال التدفقات فهى التعاملات التجارية عبر الحدود. هنا تبرز أمامنا نقطة مهمة. يلجأ مهربو المخدرات والإرهابيون والمجرمون الآخرون إلى استخدام نفس آليات الأوف شور وحيلها - الشركات الوهمية، الإيداعات الائتمانية، والبنوك الاعتبارية.

لن نستطيع هزيمة الإرهابيين أو مهربى الهروين إلا إذا واجهنا النظام بأكمله - ويعنى هذا التعامل مع التهرب الضريبى، مع تجنب الضرائب واللوائح المالية التنظيمية وجميع أدوات الأوف شور. وفى ضوء هذا، فلا يكاد يثير الدهشة أن بيكر يقدر أن معدّل نجاح الولايات المتحدة فى الإمساك بأموال الجريمة هو ٠,١٪ - وهذا يعنى فشلا معدّله ٩٩,٩٪. يقول بيكر «تُضمّ العائدات النقدية من تهريب المخدرات، والابتزاز، والفساد والإرهاب والتى تم تبييضها إلى أشكال النقود القذرة الأخرى التى تستقبلها الولايات المتحدة وأوربا بالترحاب. إنهما قضيبان على نفس المسار الذى يخترق النظام المالى الدولى: لا يمكننا التعاطى مع أحدهما دونما التعاطى مع الآخر».

لكن علينا أن نتذكر أن هذه هى فقط الأموال والأنشطة غير المشروعة. تضيف أنشطة الأوف شور القانونية التى يمارسها الأفراد والكوربوريشنات لتحاشى الضرائب، والتى تتسبب فى مزيد من المعاناة للكادحين الشرفاء، تضيف مئات المليارات الأخرى إلى تلك الأرقام.

لا تكاد توجد أية تقديرات رسمية للأضرار. أصدرت منظمة يورورداد غير الحكومية ومقرها بروكسل كتابا بعنوان «أموال التنمية الكوكبية: تقرير التدفقات غير المشروعة عن عام ٢٠٠٩» والذى خصص صفحاته المائة لتفاصيل كل تقييم رسمى شامل للتدفقات المالية الكوكبية الدولية بحيث يحتل كل تقييم صفحة مستقلة.

كانت كل صفحات التقرير بيضاء خالية.

هدفت يورورداد إلى التأكيد على نقطة مهمة: يظل عالم الأوف شور أكبر قوة فى

العالم لنقل الثروة والسلطة من الفقراء إلى الأثرياء على مر التاريخ، وبالرغم من ذلك فإن أنشطته وآثاره تظل غير مرئية تقريبا. وكما علق عالم الاجتماع الفرنسى پيير بورديو «إن أكثر الآثار الأيديولوجية نجاحا هى تلك التى ليست بحاجة إلى الكلمات، والتى لا تتطلب أكثر من الصمت المتواطئ».

تشجع اللغة ذاتها العماء. فى سبتمبر ٢٠٠٩، تعهدت بلدان مجموعة العشرين فى بيان لها بأن «تشدد الإجراءات ضد التدفقات غير المشروعة إلى الخارج».

والآن، فلننظر إلى تعبير التدفقات إلى الخارج، الذى يوجه الإصبع، تماما مثل تعبير «هروب رأس المال» إلى الدول الضحايا مثل الكونغو – التى تصر تلك اللغة، بقدر من المواراة، على أن تكون بؤرة لعملية التنظيف. لكن لابد أن يكون لكل تدفق إلى الخارج ما يناظره من تدفق إلى الداخل فى مكان آخر. كان لابد لهذا التعهد أن يبدو مختلفا تماما لو أن تلك البلدان تعهدت بالتعاطى مع «التدفقات غير المشروعة إلى الداخل».

ثمة شىء آخر علينا أن نأخذه فى الاعتبار لدى الحديث عن البلدان النامية.

بينما تبتدع إحدى الملاذات الضريبية وسيلة جديدة تُمكن الأثرياء أو الكوربوريشنات من التهرب الضريبى، تتجه الدول مرتفعة الدخل إلى اتخاذ إجراءات مضادة، وتقوم بترقيع أنظمتها الضريبية أو لوائحها التنظيمية بأفضل ما تستطيع لتدافع عن أنفسها ضد الانتهاكات الجديدة. لكن تظل البلدان النامية، التى لا تستطيع رؤية تعقيدات الأوف شور المتعمقة على الدوام، والتى لا تملك خبرة بتلك التعقيدات، تظل دونما دفاعات. تستمر فى الانزلاق والتراجع، فيما يتاح لنخبها مزيد من الفرص للانتهاكات وإفساد الحياة السياسية المحلية. فى تلك الأثناء، نجد أن البلدان مرتفعة الدخل، والتى تشعر بمزيد من الأمن خلف دفاعاتها ضد انتهاكات الأوف شور، غير آبهة، ما الرسالة التى تصدر عن سويسرا؟ «ليست هذه مشكلتنا. عالجوها بأنفسكم».

لكن لا يمثل كل هذا مشكلة للبلدان منخفضة الدخل فقط بل إنها تلحق الأضرار أيضا بالأمم الكبيرة الثرية – حتى تلك التى حولت نفسها إلى ملاذات ضريبية.

إلى جانب أنها خلقت مستنبتا كوكبيا عملاقا للجريمة، فقد كانت أنظمة الأوف شور من العوامل المركزية التى ساعدت على توليد آخر أزمة مالية، وأزمة اقتصادية فى ٢٠٠٧. سأتفحص هذا بالتفصيل لاحقا، لكننى أعرض هنا موجزا قصيرا. أولا، فقد زود هذا النظام الكوربوريشنات المالية بما يسميه المحاسب ريتشارد مرفى بطاقة «مجانية للخروج على اللوائح التنظيمية» – ساعد طريق الهروب هذا المؤسسات المالية على أن تتضخم إلى حد الانفجار وتصل إلى مكانة «أكبر من أن تفشل» وتكسب من السطوة ما مكنها من الإمساك بالمؤسسات السياسية فى لندن وواشنطون. ثانيا، فيما مضت الاختصاصات القضائية التى تحافظ على السرية تخفف من أحكام لوائحها التنظيمية فقد عملت كبلطجية النظام المالى، بحيث أجبروا السلطات القضائية الداخلية على التنافس معهم فى لعبة «أفلِسْ جارك» فى سباق لا يتوقف باتجاه لوائح تنظيمية أكثر مرونة وتساهلا. ثالثا، عملت التدفقات المالية الضخمة غير المشروعة العابرة للحدود، والتى لا تقاس الكثير منها من خلال الإحصاءات القومية التقليدية، على خلق تدفقات هائلة داخل بلدان العجز مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، وأضافت بذلك إلى اختلال التوازن المرئى فى الاقتصاد الكلى الكوكبى، الأمر الذى كان ركيزة الأزمة. رابعا، شجعت حوافز الأوف شور الشركات على الإفراط فى القروض وساعدتهم على إخفاء قروضهم. خامسا، فيما قامت الشركات بتشظية شئونها المالية فى أنحاء عالم الملاذات المالية لأسباب تتعلق بالضرائب أو اللوائح التنظيمية أو السرية، أدى هذا إلى خلق تعقيدات لا يمكن اختراقها، والتى حينما اختلطت بسرية الأوف شور، أدت إلى مراوغة المنظمين وخداعهم، وعملت على تغذية عدم الثقة بين اللاعبين فى الأسواق ونجم عنها مفاقمة الأزمة المالية والمصرفية.

الثقة هى مكون أساسى فى أى نظام اقتصادى سليم – ولا يوجد مثيل لنظام الأوف شور يساعد على تآكل هذه الثقة. ليس من قبيل المصادفة أن تكون كبرى بيوتات التلاعبات المالية مثل إنرون، أو إمبراطورية المحتال برنى مادوف، أو

مؤسسة «إدارة رءوس الأموال طويل الأمد» أو ليمان براذرس، أو AIG، أن تكون جميعها ذات أسس راسخة فى عالم الأوف شور. حينما لا يستطيع أحد أن يكتشف الموقف المالى الصحيح لإحدى الشركات إلا بعد أن تتبخر الأموال، يعنى هذا أن التلاعبات والحيل هى النظام السائد. كذلك، فإن الملاذات الضريبية بمساعدتها أكثر المواطنين ثراء على الهروب من الضرائب والقواعد التنظيمية المالية، فإنها تقوض جهودنا لدفع نفقات تلك الفوضى، وتنظيف «الزروطة».

لم يكن نظام الأوف شور هو الذى تسبب، تحديدا، فى الأزمة المالية، لكنه هو من خلق البيئة التى مكنت حدوثها. يوضح چاك بلوم، الخبير فى عالم الأوف شور التالى:

إن محاولة فهم دور سرية الأوف شور والملاذات للتهرب من الأحكام فى الأزمة، تماثل المشكلة التى يواجهها الطبيب لعلاج مرض أيضى له أعراض متعددة مركبة. بالإمكان معالجة كثير من الأعراض دونما شفاء المرض. مثلا، يتسبب مرض السكر فى ارتفاع الكلسترول، وضغط الدم وعدة مشاكل أخرى. ثمة الكثير من الأوجه المنفصلة عن بعضها لعملية النوبان تلك يمكن الحديث عنها، وكثير من العلاجات الممكنة للأعراض، لكن الأوف شور هو فى جوهر تلك العلة الأيضية. تصل جذوره إلى عقود مضت، وتكمن فى محاولات المصرفيين التهرب من الأحكام التنظيمية، ومن الخضوع للضرائب، وجعل النشاط المصرفى بيزنس نمو سريع مرتفع الأرباح يحاكى الاقتصاد الصناعى.

ليس هذا كتابا عن الأزمة المالية الأخيرة، بل هو يعالج شأناً أكثر قدما وعمقا. إنه القصة الكبرى التى لم يروها أحد عن الأموال الضخمة والسلاح الناجع الذى استخدمته تلك الأموال فى المعركة للاستيلاء على السلطة السياسية فى أنحاء العالم.

وأخيرا، يجب أن نذكر شيئا عن الثقافة والتوجهات. قد تكون قبرص هى أكبر قناة تستخدمها أوربا لنقل أموال الجريمة من الاتحاد السوفييتى السابق، «محطة

على الطريق للأوغاد الدوليين» وفقا لتعبير أحد المروجين للأوف شور. وعلى الرغم من ذلك، قضت مؤسسة KPMG المحاسبية العملاقة فى ديسمبر ٢٠٠٧ بأن قبرص هى الأفضل من بين جميع الاختصاصات القضائية الأوربية من حيث ترتيب «جاذبية» أنظمتها الضرائبية للتحكم فى الشركات.

لابد وأن ثمة خطأ هنا.

الضرائب هى العنصر المفقود فى الجدل حول المسئولية الاجتماعية للشركات. من الحقيقى أن مدراء الشركات فى العصر الراهن يواجهون معضلة. من يسائلهم: حملة الأسهم فقط، أو القطاع الأكبر ممن يتحملون المخاطر؟ ليس ثمة خطوط إرشادية واضحة. يرى المدراء الأخلاقيون الضرائب، ليس بصفتها ضمن نفقات الإنتاج بل على أنها توزيع للأرباح على من يتحملون المخاطر. إنها توزيع الأرباح على المجتمع الذى يدفع نفقات بناء الطرقات، والعمالة المتعلمة والأجزاء الأخرى من البيئة التى تمكن الشركات من تحقيق أرباحها.

لقد ضل العالم الشركاتى طريقه، ويتضح هذا بأجلى صوره فى المؤسسات المحاسبية الكبيرة. أنكر بول هوجان، الممثل الأسترالى الذى حققت معه سلطات الضرائب الأسترالية لسلوكه الضريبى قيامه بأى عمل غير لائق، ووصف الوضع بوضوح «لم أقدم إقراراتى الضريبية لثلاثين عاما. يتحدثون عن أنهم سيرسلوننى إلى السجن - عفوا، فإن هناك حوالى خمس منشآت محاسبية من أكبر المؤسسات فى العالم التى ينبغى أن تسبقنى إلى السجن». وهو مصيب فى هذا النقطة. فإن هذه المنشآت، وفى استجابة منها لرغبة عملائها فى تخفيض فواتيرهم الضريبية، قد انغمست فى نوع من السلوكيات الأخلاقية المقلوبة التى ترى المجتمع والضرائب والديموقراطية من الخبائث، والملاذات الضريبية، وتحاشى الضرائب، والسرية من الصالحات. يصبح مدمنو تحاشى الضرائب فرسان هذا المجال؛ يلجأ الصحفيون الذين يسعون إلى الإرشاد حول هذه المنطقة المعقدة إلى مشجعى الأوف شور أنفسهم يتلموسون منهم الرأى. وتدريجيا، تتقبل مجتمعاتنا أخلاقيات الأوف شور الفاسدة.

تماثل تعاملات الأوف شور المالية، من نواح مهمة، أشكال الفساد التقليدية المعروفة مثل الرشوة. يقول البعض إن الرشوة نظام «كفء» لأنها تساعد الناس على الالتفاف على المعوقات البيروقراطية وإتمام التعاملات. والرشوة «كفء» بهذا المعنى جد المحدود. لكن إذا تساءلنا عما إن كان النظام الذى يتفشى فيه الرشوة كفئاً أم لا سنجد أن الإجابة هى أنه غير كفء إلى أقصى درجة. وبالمثل، تدعى الاختصاصات القضائية التى تحافظ على السرية أنها تعزز «الكفاءة» بمساعدتها الأفراد والشركات على الالتفاف حول عقبات معينة. لكن تلك العقبات هى الضرائب، واللوائح التنظيمية والشفافية، وأيا كانت نقاط ضعفها؛ فهى جميعها موجودة من أجل الصالح العام. ما يبدو «كفئاً» لفرد أو شركة، يبدو غير كفء لدى النظر إلى النظام ككل. تقوض الملاذات الضريبية، من خلال إتاحتها الهرب لنخبة المجتمع، القواعد، والنظم والمؤسسات التى تعزز الصالح العام، وتقوض ثقتنا بجميع تلك القواعد. إنها أنظمة مالية دولية مفسدة.

إن المعركة ضد نظام الأوف شور ستكون مختلفة عن كل ما سبقها. ومثل المعركة ضد الفساد، لا يتواءم ذلك النضال بالضبط مع التصنيفات السياسية القديمة لليسار واليمين. لن تقتضى تلك المعركة رفض التجارة عبر الحدود أو البحث عن حلول داخلية محصنة. تحتاج المعركة إلى منظور دولى؛ إلى بناء أشكال جديدة من التعاون الدولى. إنها تمد المواطنين من دافعى الضرائب فى البلدان الثرية والفقيرة بقاعدة للقتال من أجل قضية مشتركة. أينما كنت، وأيما امرئ أنت أو ما تعتقده – فإن هذا يؤثر فيك.

لسنوات عدة ظلت الملايين حول العالم يتملكها شعور مغث بأن ثمة ما هو فاسد فى الاقتصاد الكوكبى، وحاول الكثيرون تبين ما المشكلة. سيكشف هذا الكتاب المصدر الأصلى للعلة.